ورشة دولية بتونس حول تمويل التكوين المهني والتقني

انطلقت يوم الأربعاء بضاحية قمرت ورشة دولية حول السبل الكفيلة بتحسين تمويل التكوين المهني والتقني تنظمها على مدى يومين وزارة التربية والتكوين بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكفونية والوكالة التونسية للتعاون الفني. ويشارك في الورشة ممثلون عن إحدى وعشرين دولة ناطقة باللغة الفرنسية من إفريقيا وأوروبا الشرقية واسيا لمناقشة محورين أساسيين هما مقاربة البرامج في تحديد ميزانيات التكوين المهني و التصرف المؤسساتي في مراكز التكوين المهني .

وتهدف الورشة إلى التعريف بالتجربة التونسية في ميدان التكوين المهني ومناقشة تجارب البلدان المشاركة إلى جانب تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في مجال تبادل الخبرات.

وأكد السيد منجى البدوي كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني بالمناسبة إن تونس التي انخرطت في اقتصاد عالمي يرتكز على التحكم في التكنولوجيات الحديثة عملت على تطوير كفاءات مواردها البشرية والرفع من قدرات مؤسساتها الاقتصادية مشيرا إلى أن قطاع التكوين المهني يحظى بالأولوية في مختلف البرامج والاستراتيجيات الوطنية.

وأفضت هذه الجهود إلى تحقيق نتائج ايجابية من ذلك بلوغ عدد المتكونين اليوم 100ألف متكون مقارنة بأربعة ألاف متكون سنة 1995 وارتفاع عدد مراكز التكوين المهني العمومية والخاصة ليصل سنة 2008 إلى 344 مركز يسند شهادات مزدوجة.

كما أن البرنامج الانتخابي لرئيس الدولة 2009/2014 حدد أهدافا طموحة لتحقيق نقلة نوعية للاستثمار في القطاعات الواعدة والمجددة عبر خطط تأهيل شاملة لطالبي الشغل والمؤسسة والقطاعات الاقتصادية والجهات وحاجياتها التنموية والاستثمارية علاوة على تطوير مسلك التدريب المهني وإحداث مسلك جديد لتثمين المهارات ومكاسب التجربة العملية.

وسيتم العمل في الفترة القادمة على تحقيق نجاعة ومرونة اكبر للتكامل بين منظومة التعليم العام التقني والتكنولوجي ومنظومة التكوين المهني وتطوير التكوين في القطاعات الجديدة الواعدة فضلا عن تحديث مراكز التكوين والتدريب ودعم دور القطاع الخاص في المجال وتطوير كفاءة المكونين.